مكافحة تمويل صناعة الإرهاب: دور السلطات والمجتمع المدني

الدكتور/ عبد الرحيم فراشة

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني - المغرب

أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

Combating Financing of The Terrorism Industry: The Role of Authorities and Civil Society

PhD: Abed Al-Raheem Farasha

Professor of Higher Education at Hassan II University – Morocco

Anti-Money Laundering and Terrorism Financing Certified Specialist

الملخص

يمكننا الحديث عن صناعة الإرهاب أو عن الشركات متعددة الجنسية للإرهاب؛ كون الإرهاب أصبح صناعة، وخاصة بعد متابعة القضاء الأمريكي سنة 2022 لمجموعة لافارج الفرنسية بجريمة تمويل الجماعة الإرهابية داعش ما بين عامي 2013 و2014. فصناعة الإرهاب ككل الصناعات تحتاج إلى التمويل في جميع مراحل دورة الاستغلال التي تمكنها من تحقيق هدفها المتمثل في تنفيذ العمليات الإرهابية.

إن توفر التمويل يعتبر سببًا من أسباب استمرار تطور الصناعة الإرهابية، لذلك قررت جميع الدول العمل على تجفيف كل مصادره كوسيلة للوقاية والحد من الإرهاب. ولهذا الغرض صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1999 على اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب. إلا أنه على الصعيد الوطني تبقى مكافحة تمويل صناعة الإرهاب رهينة بتضافر جهود السلطات والمجتمع المدني، فتحليلنا للقرارات القضائية وتقارير البحوث ومنشورات الأخبار المتعلقة بجرائم الإرهاب وتمويله، وكذلك التقارير السنوية لوحدة التحليل المالي والمديرية العامة للأمن الوطني، إضافة إلى مقابلة مسؤولين عن السلطات الأمنية، بيَّن لنا أن يقظة كل من السلطات والخاضعين لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمواطنين الذين يقومون - بصفة تلقائية ودون مقابل وإسهامًا منهم بحماية أمن بلدهم والحياة البشرية جمعاء- بالتبليغ عن العمليات المشبوهة والتصرفات غير العادية لأشخاص يتعاملون معهم، تسهم في الوقاية من الإرهاب عن طريق المكافحة الفعالة والناجعة لتمويل صناعة الإرهاب.

الكلمات المفتاحية: صناعة الإرهاب، تمويل الإرهاب، السلطات الأمنية، المجتمع المدني، أيديولوجية الإرهاب، التطرف العنيف.

ABSTRACT

Terrorism has become an industry, which is why we can talk about the terrorism industry or about multinational terrorist companies, especially after the American judiciary pursued in 2022 the French Lafarge group for the crime of financing the terrorist group ISIS between 2013 and 2014. The terrorism industry, like all industries, needs financing at all stages of the exploitation cycle that enables it to achieve its goal of carrying out terrorist operations.

The availability of financing is one of the reasons for the continued development of the terrorist industry, so all countries decided to work to dry up all its resources as a means of preventing and reducing terrorism. For this purpose, on December 9, 1999, the United Nations General Assembly ratified the International Convention for The Suppression of The Financing of Terrorism. However, at the national level, combating the financing of the terrorist industry remains dependent on the combined efforts of authorities and civil society. Our analysis of judicial decisions, research reports, and news publications related to terrorist crimes and its financing, as well as the annual reports of the Financial Analysis Unit and the General Directorate of National Security, in addition to interviewing officials from security authorities, showed us that the vigilance of both the authorities, those subject to the Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Law, and citizens who, spontaneously, contribute free of charge to protecting the security of their country and human life as a whole, by reporting suspicious operations and unusual activities of people they deal with, are contributing to the prevention of terrorism and its financing effectively.

Keywords: terrorism industry, terrorist financing, security authorities, civil society, terrorist ideology, violent extremism

المقدمة

تشكل جرائم الإرهاب الهم الشاغل لكل الدول في العالم، حيث إنه يهدد حياة الأشخاص والممتلكات، وبذلك يصبح أمن واستقرار العالم بجميع مكوناته في خطر؛ لأن الإرهاب لا دين ولا وطن له.

وقد أصبح الإرهاب صناعة، حيث يمكننا اليوم الحديث عن صناعة الإرهاب أو الشركات متعددة الجنسية، وخاصة بعد متابعة القضاء الأمريكي سنة 2022 لمجموعة لافارج الفرنسية بجريمة تمويل الجماعة الإرهابية داعش بين عامي 2013 و2014[1] للإرهاب. فعملية إرهابية واحدة يمكن جمع المال اللازم لها في عدة بلدان، ويخطط لها في بلدان أخرى لتنفذ في بلد ما.

يتضح مما سبق أن تضافر الجهود على جميع الأصعدة الدولية والوطنية قد يمكن من مكافحة آفة الإرهاب، فبما أن المنظمات الإرهابية لا يمكن أن تستمر وتتطور إلا بتوفرها على الأموال اللازمة لذلك، فقد قررت جميع الدول العمل على تجفيف جميع مصادر التمويل المعروفة إلى حد الساعة، ومكافحة جميع التقنيات المستعملة للوصول إلى تلك المصادر.

- **إشكالية البحث:**

أمام تمكن الإرهابيين والمنظمات الإرهابية من الحصول على التمويل، تعمل دول العالم على البحث عن طريقة تمكنهم من الوقوف سدًّا منيعًا أمام تدفق الأموال المساهمة في إنجاز المشاريع الإرهابية. لذا تتمثل إشكالية هذا البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

إلى أي حد يساهم تضافر مجهودات السلطات والمجتمع المدني في فعالية ونجاعة تجفيف مختلف مصادر التمويل من أجل مكافحة صناعة الإرهاب؟

كما يتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل الإرهاب صناعة؟
2. هل يمكننا اليوم الحديث عن المقاول الإرهابي والمقاولة الإرهابية؟
3. ما هو الدور الذي يؤديه ترسيخ الثقافة والأيديولوجية الإرهابية في صناعة الإرهاب؟

---

[1] بيان صحفي الموقع الرسمي لوزارة العدل الأمريكية 18 أكتوبر 2022: https://www.justice.gov/opa/pr/lafarge-pleads-guilty-conspiring-provide-material-support-foreign-terrorist-organizations

4. إلى أي حد تساعد المشاكل المتمثلة في الجهل والكراهية والفقر، التي يعاني منها المجتمع البشري، في توفير المواد الخام التي تحتاجها صناعة الإرهاب؟
5. ما المقصود بتمويل صناعة الإرهاب؟
6. ما أنواع مصادر تمويل صناعة الإرهاب؟
7. هل تحتاج صناعة الإرهاب في كل مراحلها إلى التمويل؟
8. هل وجود إطار تنظيمي كفيل وحده بمكافحة تمويل الإرهاب؟
9. ما الحل الفعال والناجع لمكافحة تمويل صناعة الإرهاب؟
10. ما دور السلطات والمجتمع المدني في مكافحة تمويل صناعة الإرهاب؟

- **أهمية البحث:**

إن مكافحة الإرهاب وتمويل صناعته مسؤولية الجميع، لذا فإن هدف هذا البحث هو اقتراح توصيات قد تسهم في مساعدة السلطات المكلفة قانونًا بالمحافظة على الأمن وإنفاذ القانون على تأدية واجباتها.

- **أهداف البحث:**

يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- فهم مراحل دورة استغلال صناعة الإرهاب بقصد تحديد المرحلة التي من الأفضل تركيز الجهود عليها من أجل المكافحة الفعالة لتمويل صناعة الإرهاب.
- شرح أهمية اختراق عقل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية من أجل المعرفة الاستباقية لمصادر التمويل الجديدة، وكذلك التقنيات التي يمكن أن يستعملها الإرهابيون مستقبلًا؛ حتى لا تحصر السلطات الأمنية المختصة جهودها في محاربة المصادر التمويلية وتقنياته المعروفة.
- بيان أهمية إدراج دروس علم الاجتماع العام والإجرامي وعلم النفس العام والإجرامي ضمن مقرر تكوين المسؤولين عن مكافحة الجريمة بصفة عامة وجريمتي الإرهاب وتمويل صناعته بصفة خاصة.
- توضيح أهمية دور السلطات في الكشف الاستباقي عن المشاريع الإرهابية والدور الوقائي نظرًا للآثار الوخيمة التي قد تنجم عن تنفيذ أي عملية إرهابية.

- فهم الدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني كشريك للسلطات المدنية المختصة في مكافحة الإرهاب وتمويل صناعته.
- **منهجية البحث:**

نظرًا لحساسية الموضوع، ولصعوبة الحصول على المعلومات المحيَّنة، اقتصرنا لإنجاز هذا البحث على استقراء القرارات القضائية، والتقارير والبحوث، ومنشورات الأخبار المتعلقة بجرائم الإرهاب وتمويله، وكذلك التقارير السنوية لوحدة التحليل المالي والمديرية العامة للأمن الوطني، إضافة إلى مقابلة مسؤولين عن السلطات الأمنية.

- **الدراسات السابقة:**

اهتم العديد من الدراسات السابقة بموضوع مكافحة تمويل الإرهاب، فنجد من بينها الكتب المختصة والأطروحات المقدمة لنيل درجة الدكتوراه، والتقارير الصادرة عن جهات إنفاذ القانون، وكذلك المقالات المنشورة في المجلات العلمية. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مقالة "تمويل الإرهاب في السياسة الإجرامية المغربية" للدكتور محمد جوهر(ESMAT رقم 22 صفحة. 243 - 261 | يوليو 2021).
- كتاب "المؤسسات الإجرامية الإرهابية: تمويل الإرهاب عن طريق الجريمة المنظمة"، لمؤلفيه كيمبرلي ثاتشوك ورولي لال (برايجر المن الدولي 2018).
- كتاب "تمويل الإرهاب وتبييض الأموال: اتصالات خطيرة أم تلاعب بالدولة؟" لمؤلفه فريديريك كومبين (لو هارماتان "الانسان والمجتمع" 2016 رقم 199).
- كتاب "دليل التعرف على الإرهابيين: دليل الممارس للتنبؤ بالأنشطة الإرهابية وتحديدها" لمؤلفه مالكولم نانس (الطبعة الثالثة 2014 من قبل مجموعة تايلور وفرانسيس، LLC).
- كتاب "قمع تمويل الإرهاب: "دليل المساعدة لصياغة أدوات التشريعية" (الإدارة القانونية صندوق النقد الدولي 2003).
- مقالة "مكافحة تمويل الإرهاب الدولي" لياس بنيفاتيمي (الدليل الفرنسي للقانون الدولي الثامن والأربعون – 2002 – إصدارات المركز الوطني للبحث العلمي، باريس).

ورغم أهمية هذه الدراسات، إلا أنها حصرت مكافحة جريمة تمويل الإرهاب في وجود إطار قانوني وتنظيمي وفي الإجراءات الناجمة عنهما، كما اقترحت هذه الدراسات استعمال الذكاء الاقتصادي والمنهج القائم على المخاطر كأدوات تساعد على تجفيف منابع تمويل الإرهاب. فالقيمة الإضافية للبحث الذي أعددناه تكمن في الأخذ بعين الاعتبار مجالات وعوامل أغفلتها أو أشارت لها تلك الدراسات السابقة دون أن تعيرها الاهتمام الذي تستحقه، رغم أنها تؤدي دورًا مهمًّا في مكافحة تمويل صناعة الإرهاب، فإلى جانب الإطارين القانوني والتنظيمي حاولنا شرح مراحل دورة استغلال صناعة الإرهاب، مع تحديد المرحلة الأساسية التي تحتاج إلى تمويل أكبر، وذلك من أجل العمل على منع وصول التمويل اللازم، كما عملنا على تحليل أسباب استمرار تطور الإرهاب إلى حد اليوم رغم الجهود المبذولة من طرف المجتمع الدولي، وذلك بهدف تحديد جميع العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار للوصول إلى مكافحة فعالة وناجعة لجريمة تمويل صناعة الإرهاب.

وفي هذا البحث ركزنا بالأساس على مكافحة التمويل باعتباره العامل الأساسي الذي يمكِّن من توفير كل ما تحتاج إليه المقاولة الإرهابية من أجل تطوير صناعتها؛ أي إنتاج الإرهابيين والعمليات الإرهابية.

خطة البحث:

على الرغم من تعدد أبعاد موضوع دور السلطات والمجتمع المدني في مكافحة تمويل الإرهاب واتساعه وتغيره المستمر في سياق مسايرة التطورات التكنولوجية المتسارعة وإثراء هذا الحقل المعرفي، فإننا ارتأينا في هذا البحث أن نقتصر على المبحثين التالين:

المبحث الأول: الضوابط القانونية لتجريم تمويل الإرهاب.

المبحث الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في معاونة الشرطة لتجفيف منابع الإرهاب.

المطلب التمهيدي

ماهية تمويل الإرهاب

الإرهاب ظاهرة قديمة[2]، فأول هجوم إرهابي حدث قبل سنة 1936، وقد تم تطوير القصف الاستراتيجي في الغرب سنة 1930 - على سبيل المثال- اعتمادًا على التخويف الذي يمكن أن تسببه التفجيرات والهجمات واسعة النطاق على السكان المدنيين، وذلك من أجل إجبار الحكومات على الخضوع[3]. ولكن بعد العمليات الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، والتي ترتبت عليها خسارات في الأرواح والاقتصاد، أصبح الاهتمام بمكافحة الإرهاب من أهم أولويات كل دول العالم دون استثناء؛ حيث اعتبرت هذه الدول أن توفر التمويل يؤدي الدور الأساسي في استمرار تطور الإرهاب والعمليات الإرهابية، لذلك قررت العمل على تجفيف كل منابعه كوسيلة للوقاية منه.

لقد أصبح الإرهاب إنتاجًا يتم الحصول عليه بعد المرور بعدة مراحل، لذا بإمكاننا اليوم الحديث عن صناعة الإرهاب التي لا يمكنها الاستمرار إلا بتوفر التمويل اللازم لقيامه. وقبل التطرق لتمويل الإرهاب، سنتناول أولًا مفهوم صناعة الإرهاب، وذلك بعد التطرق لشرح مراحل دورة الاستغلال في المقاولة الصناعية، ثم البحث في إمكانية اتباع مقاولة صناعة الإرهاب للدورة نفسها بقصد تحقيق أهدافها.

1. دورة الاستغلال في مقاولة الصناعية

تتكون دورة الاستغلال في المقاولة الصناعية من ثلاث مراحل، وهي: التموين والتحويل والتوزيع أو البيع.

- مرحلة التموين: يسعى من خلالها المسؤول عن مصلحة التموين في المقاولة الصناعية إلى التزود بكل ما يدخل في صناعة المنتوج من مواد أولية وغيرها.
- مرحلة التحويل: يقوم المسؤولون عن الإنتاج بدمج جميع المواد والمستلزمات وتحويلها بقصد الحصول على المنتوج القابل إما للاستهلاك وإما للاستعمال وإما البيع.
- مرحلة التوزيع أو البيع: هذه المرحلة هي الهدف من إنشاء المقاولة الصناعية؛ حيث يتم تصريف المنتوج لتحقيق رقم المعاملات والربح.

---

[2] بينيشو ديفيد، خسروخافار، فهراد، ميجو فيليب. الجهاد: فهمه لمحاربتها بشكل أفضل (باريس، تحرير. بلون 2018) 20.

[3] جيرارد شالياند وأرنو بيلن. تاريخ الإرهاب: من العصور القديمة إلى داعش (مكتبة أرثيم فيارد، 2015) 16.

فتحقيق الهدف الإرهابي يتطلب توفير أشخاص وترسيخ أيديولوجية وثقافة الإرهاب في عقولهم حتى يصبحوا قابلين لتنفيذ العمليات الإرهابية. فكيف يطبق المشروع الإرهابي دورة الاستغلال نفسها في صناعته؟ الإجابة عن هذا السؤال تشكل هدف النقطة التالية.

2. دورة الاستغلال في مشروع الإرهابي

يتبع الإرهابيون لتحقيق أهدافهم المراحل نفسها المتبعة في المقاولات الصناعية العادية (التموين والتحويل والتوزيع أو البيع):

- مرحلة التموين: في هذه المرحلة يعمل المسؤول عن التموين على توفير المواد الخام المتمثلة في استقطاب الأشخاص القابلين للتطرف العنيف.
- مرحلة التحويل: يتم من خلالها العمل على ترسيخ أيديولوجية وثقافة الإرهاب في عقول الأشخاص القابلين للتطرف العنيف، وذلك بالاستعانة بمتخصصين في غسل الأدمغة[4]، وذلك باللجوء إلى العديد من العلوم كعلم الاجتماع والسيكولوجيا وغيرها؛ حيث يصبحون على استعداد لتنفيذ الأوامر والقيام بالعمليات الإرهابية دون أي اعتراض.
- مرحلة التوزيع أو البيع: تتمثل - بالنسبة لصناعة الإرهاب- في مرحلة القيام بالعمل الإرهابي الذي يجسد الهدف من استقطاب الأشخاص وتحويلهم إلى إرهابيين.

يتضح مما سبق أن مراحل دورة الاستغلال تطبق كلها في المشروع الإرهابي، لهذا يمكننا القول إن الإرهاب صناعة، وقد عرفت هذه الصناعة تطورًا ملموسًا.

3. مفهوم صناعة الإرهاب

[4] غيدير، ماتيو ون. مورغان. دليل التجنيد لتنظيم القاعدة (باريس، سيويل 2007) 20.

رغم أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة قديمة، فإن مصطلح صناعة الإرهاب لم يتم استعماله إلا حديثًا؛ أي ابتداءً من سنة 2003؛ حيث تم استعمال المصطلح في منشورات علمية دون إعطاء تعريف واضح له، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- كتاب "الخلايا النائمة والتقنيات المتطورة لصناعة الإرهاب" لمحمد نعمة السماوي[5].
- كتاب "صناعة الإرهاب في البحث عن موطن العنف الحقيقي" للدكتور عبد الغني عماد[6].
- مقالة علمية بعنوان "إنهاء الاستعمار وصناعة الإرهاب" لإلياس محمد.

فتعريف مصطلح صناعة الإرهاب يسهل - في نظرنا- تحديد مرحلة دورة استغلال هذه الصناعة، التي يجب تركيز الجهود عليها حتى تتم مكافحة تمويل صناعة الإرهاب بطريقة فعالة وناجعة، لذا حاولنا إعطاء التعريف الآتي لها:

صناعة الإرهاب هي جميع العمليات التي يسعى من خلالها المقاولون الإرهابيون إلى إنتاج أعمال إجرامية تضر بالأفراد والممتلكات والأمن والاقتصاد، وتتجسد هذه العمليات في استقطاب الأشخاص القابلين للتطرف العنيف، وتكوينهم بترسيخ أيديولوجية[7] وثقافة الإرهاب في عقولهم، وتدريبهم على استعمال الأسلحة والمتفجرات؛ حتى يصبحوا مستعدين لتنفيذ العمليات الإرهابية دون السؤال عن مشروعية تلك الأعمال.

وتعتمد هذه الصناعة في إنتاجها الإجرامي على أيدي عاملة وأطر متخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية والتقنية، فمن اليد العاملة والأطر مختصون في توفير المواد الخام، والمتمثلة هنا في الأشخاص القابلين للتطرف العنيف، وآخرين يعملون على تكوين وتدريب وتحويل هؤلاء الأشخاص إلى أناس لا يناقشون الأوامر متصلة بالعمليات الإرهابية، بل هم متعطشون للتنفيذ فقط دون التفكير في النتائج والمستهدفين بالعمليات الإجرامية.

([5]) محمد نعمة السماوي. الخلايا النائمة والتقنيات المتطورة لصناعة الإرهاب (دار الكتب التاريخية ناشرون، الطبعة الأولى سنة 1436 هجرية) 40-60.

([6]) الدكتور عبد الغني عماد. صناعة الإرهاب في البحث عن موطن العنف الحقيقي (دار النفائس، الطبعة الأولى، سنة 2003) 80-70.

([7]) كاتغينا سفيلكول. الإرهابي يحتاج إلى أيديولوجيا (15يونيو 2022 https://www.e-ir.info/2022/06/15/terrorists-need-an-ideology/)

لقد تطورت صناعة الإرهاب في الآونة الأخيرة حتى أصبحنا نتحدث اليوم عن شركات متعددة الجنسية للإرهاب، وخاصة بعد أن تمت متابعة مجموعة لافارج الفرنسية في قضية تمويل القاعدة في سوريا. هذا التطور هو نتيجة لأسباب متعددة من بينها:

- **توفر الأشخاص القابلين للتطرف العنيف**[8]: لا يمكن لأي صناعة أن تقوم وتتطور إلا إذا توفرت لديها المواد الأولية التي تساعد على الإنتاج المرغوب فيه. فصناعة الإرهاب تعمل على استغلال المشاكل التي ترهق السعادة البشرية، والمتمثلة في الجهل والفقر والكراهية. فرغم أن صناعة الإرهاب لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال، إلا أن وجود المشاكل سالفة الذكر واستغلالها يسهلان توفير المواد الخام؛ أي الأشخاص القابلين ليصبحوا أدوات تستغل في تنفيذ الأجندة الإرهابية.
- **سهولة توفير التمويل:** إن استقطاب الأشخاص الملائمين وتكوينهم وتأهيلهم لهدف إجرامي من طرف المقاولين الإرهابيين يحتاج إلى توفير التمويل، وهذا التمويل تختلف قيمته حسب كل مرحلة من دورة الاستغلال في صناعة الإرهاب، حيث إن المرحلة الثالثة؛ أي تنفيذ العملية الإرهابية، هي التي تستهلك القسط الأقل من التمويل خلافًا لمرحلتي الاستقطاب والتكوين والتأهيل. لذلك قررت جميع الدول العمل على تجفيف كل منابع تمويل صناعة الإرهاب واعتباره وسيلة لمكافحة آفة الإرهاب.

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لتمويل صناعة الإرهاب، حيث إن المشرعين في جميع أنحاء العالم وبصفة عامة لم يعطوا تعريفًا صريحًا له، واكتفوا فقط بتحديد لائحة الأعمال التي إذا قام بها شخص ما صنفت تمويلًا لصناعة الإرهاب. فمصطلح تمويل باللغة الإنجليزية Finance مشتق من فعل كان متداولًا في اللغة الفرنسية القديمة finer، الذي يعني إنهاء عملية. حيث إن إنهاء علمية بيع وشراء السلع كان يتم باستعمال الوسائل المتفق عليها والمتاحة لدى المشتري، والمتمثلة في النقود أو الأشياء التي تعادل قيمة السلع التي تم شراؤها، كما أن تعدد أنوع التمويل يعد كذلك من الأسباب التي حالت دون إعطاء تعريف صريح لتمويل صناعة الإرهاب وكذلك إرادة وعلم الممول، فهذا التمويل الذي يتم عبر عدة مراحل ومن خلال مصادر مختلفة، أصبح يشكل جريمة عابرة للحدود. لذلك علينا أن نسعى إلى توحيد المفاهيم من أجل تسهيل المكافحة الفعالة لتلك الجريمة أينما وجدت ومهما تنوعت مصادرها وتقنياتها.

([8]) بروجيير، جان لويس. دروب الرعب (باريس، فيارد.2016) 10.

إن المشرع المغربي - في المادة 4-281 من مدونة القانون الجنائي- لم يحدد تعريفًا واضحًا لمصطلح تمويل الإرهاب، بل اكتفى فقط بحصر لائحة الأنشطة التي يعد القيام بها - سواء من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين- تمويلًا للإرهاب، لذلك يمكننا القول بأن المشرع قد عمل فقط على تعداد الوسيلة ولم يعرف الفعل. فالمشرع ترك تحديد التعريف للفقه، لكن هذا كان سببًا في وجود تعاريف كثيرة تختلف حسب المنظور الفقهي والوسائل التي استعملت في تمويل النشاط الإرهابي، ومن تلك التعاريف على سبيل المثال لا الحصر:

عرف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطري رقم 4 لسنة 2010 تمويل الإرهاب بأنه:

"فعل يرتكبه أي شخص يقوم بأية وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، بإرادته، بتوفير أموال أو جمعها أو الشروع في ذلك، بقصد استخدامها، أو مع علمه بأن تلك الأموال ستستخدم، كليا أو جزئيا في تنفيذ فعل إرهابي، أو من قبل إرهابي أو منظمة إرهابية".

في حين عرفت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية تمويل الإرهاب بأنه: "كل جمع أو تلقي أو حيازة أو إمداد أو توفير أموال أو أسلحة أو ذخائر أو مفرقعات أو مهمات أو آلات أو بيانات أو معلومات أو مواد أو غيرها، بشكل مباشر أو غير مباشر، بأية وسيلة كانت بما فيها الشكل الرقمي أو الالكتروني، وذلك بقصد استخدامها، كلها أو بعضها، في ارتكاب أية جريمة إرهابية أو العلم بأنها ستستخدم في ذلك، أو توفير ملاذ آمن لإرهابي أو أكثر أو لمن يقوم بتمويله بأي من الطرق المتقدم ذكرها".

من خلال هذين التعريفين يمكن استخلاص التعريف الآتي: "تمويل صناعة الإرهاب[9] هو تقديم العون بنية التسهيل أو الإسهام في أنشطة إرهابية، كيف ما كانت الوسيلة المقدمة لتنفيذ أهداف تلك الأنشطة الإرهابية".

كل هذه التعاريف، وإن كانت شاملة، إلا أنها قد تسهل في بعض الحالات التملص من العقوبة، لأن سلطات تطبيق القانون الجنائي يجب عليها أن توفر الأدلة القاطعة على أن الشخص قدم العون بإرادته ويعلم أن ما أقدم عليه يساعد على نشاط إرهابي؛ نظرًا لأن القانون الجنائي يعتمد فقط على وجود الأدلة المقبولة من طرف قاضي الحكم، ولا يسمح بصفة عامة باستنتاج كل وسيلة لتعليل وقوع الجريمة.

---

[9] نيكولز إشكنازي. مكافحة تمويل الإرهاب والديناميات الجديدة للقانون الدولي (طبعة لوهارماتان 2021)21-23.

لكن في جرائم تمويل صناعة الإرهاب يجب علينا التمييز بين الأشخاص الخاضعين لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغير الخاضعين له. ففيما يخص الفئة الأولى، فإن نية الإسهام واضحة نظرًا لعدم احترام مقتضيات الفقرتين الأخيرتين من المادة 4 من قانون رقم 43-05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، اللتين تنصان على أنه: "عندما يتعذر على الأشخاص الخاضعين تحديد هوية الزبناء أو المستفيدين الفعليين والتحقق منها أو الحصول على معلومات تتعلق بطبيعة علاقات الأعمال والغرض منها أو تطبيق إجراءات اليقظة، يمنع عليهم إقامة تلك العلاقة أو الاستمرار فيها بالنسبة للزبناء وعلاقات الأعمال الحاليين، مع تقديم التصريح بالاشتباه ... تطبق أيضًا أحكام هذه المادة على الزبناء وعلاقات الأعمال الحاليين"

وتبقى المشكلة الأولى التي تواجه المنظمات الدولية المختلفة عند تصميم تنسيق السياسات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب هي المفهوم المختلف الذي لدى كل منها حول معاني المصطلح، لذلك فإن العمل على وضع تعريف موحد لتمويل صناعة الإرهاب يسهل التعاون الدولي في مجال مكافحة تلك الجريمة، فاختلاف التعاريف لا يؤثر على المراحل التي تمر منها الأموال اللازمة لتطوير واستمرار الأنشطة الإرهابية. وتتلخص هذه المراحل في:

1. مراحل تمويل الإرهاب

تمر عملية تمويل الإرهاب، أو بالأصح صناعة الإرهاب، بثلاث مراحل: الجمع، والتخزين والتحويل، والنقل ثم الاستخدام.

- مرحلة الجمع: يتم من خلالها اللجوء إلى مختلف الوسائل والطرق من أجل الحصول على الأموال اللازمة، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، وذلك باستعمال الوسائل التقليدية كاستغلال المنظمات غير الحكومية لجمع التبرعات أو الوسائل الحديثة كالتمويل الجماعي[10] Crowdfunding.
- مرحلة التخزين والتحويل: الأموال المتحصل عليها من منابع مختلفة تخزن في أماكن سرية وفي حسابات بنكية بالمناطق الحرة قبل تحويلها باللجوء سواء إلى وسائل الأداء التقليدية أو غير الرسمية مثل الحوالة.

---

[10] تقرير مجموعة العمل المالي. الأساليب والتقنيات التمويل الجماعي لتمويل الإرهاب (أكتوبر 2023) 20.

- مرحلة النقل ثم الاستخدام: الأموال المخزنة يتم نقلها وتسليمها إلى المستهدفين سواء كانوا أشخاصًا ذاتيين أو مجموعات أو منظمات، وذلك من خلال غسل الأموال أو استخدام منظمات واجهة أو شركات وهمية تنقل تلك الأموال من مكان إلى آخر ومن بلد إلى آخر عن طريق قنوات متعددة.

فهده الأموال يتم استعمالها من أجل اقتناء المعدات والأسلحة ومستلزمات صناعة الأسلحة، وتوفير التدريب والدعم اللوجستي، كما تستخدم الأموال المتوفرة لدفع رواتب أعضاء المجموعة.

فالمرور من هذه المراحل الثلاث يرمي إلى العمل على إخفاء الأموال مهما اختلفت مصادرها عن أنظار القائمين على إنفاذ القانون.

وتتعدد المصادر المخصصة لتمويل الإرهاب، لكن لا يمكن حصرها في نظرنا؛ لأن المجرمين يجددون ويبتكرون بصفة مستمرة، لذلك علينا أن نسعى إلى مكافحة الجريمة بشتى أنواعها، بما فيها جريمة تمويل صناعة الإرهاب التي تشكل موضوعنا، وأن نخترق عقول هؤلاء المجرمين لنقرأ أفكارهم الخبيثة، بل في بعض الأحيان علينا أن نفكر قبل المجرمين من أجل وضع الاحترازات الاستباقية، وذلك حتى لا نترك لهم الفرصة لتنفيذ أعمال الإرهاب. وهكذا تتضح أهمية إدماج دروس علم النفس العام وعلم النفس الإجرامي في تكوين رجل الأمن، والعمل على وضع إطار قانوني وتنظيمي يأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يعرفها محيط جريمة تمويل صناعة الإرهاب ويسعى إلى التأقلم معها باستمرار.

فالمصادر المتعددة والمتنوعة المستعملة في تمويل صناعة الإرهاب[11] يمكن تقسيمها إلى فئتين: المصادر المشروعة والمصادر غير المشروعة.

كانت صناعة الإرهاب في بدايتها تعتمد على تمويل الدولة[12]، فقبل سنة 1945 كان التمويل يتم اعتمادًا على مصادر عامة؛ أي أن الحكومات كانت تسهم في تمويل صناعة الإرهاب الذي استعمل كأداة خلال فترة الحرب الباردة لخلق عدم الأمن والاستقرار داخل البلدان غير الصديقة، وبعد هذه الحقبة بدأ تمويل الدولة ينقص، رغم أن بعض الدول لازالت تلجأ بطرق غير مباشرة إلى الإرهابيين والمنظمات الإرهابية لتحقيق أهداف معينة، وهكذا أصبح الإرهابيون يلجؤون من أجل استمرار مشاريعهم وتطويرها إلى مصادر مشروعة خاصة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

---

[11] دلفين براش – ثيل. تمويل الإرهاب (كتاب بروش كتاب كبير 2019) 10-15.

[12] سانشيز ميديرو، جيما. مصادر التمويل القانوني وغير القانوني للجماعات الإرهابية اليوم (مجلة السلام والصراع، العدد. 4، ص. 1-22 جامعة غرناطة، غرناطة، – إسبانيا، (2011) 1-22.

1. الجمعيات الخيرية: التي تسعى إلى جمع الأموال عن طريق الهبات المفروضة كالزكاة والهبات التطوعية كالصدقات. هذه الطريقة المتبعة للحصول على الأموال اللازمة تظهر نقاط الضعف لدى المنظمات الإرهابية؛ لأن الحصول على الأموال في شكل هبات عن طريق الجمعيات يمكن تتبعه بسهولة من طرف السلطات الأمنية، مما دفع هذه المنظمات إلى التنويع في مصادر تمويلها.
2. الاستثمار في قطاع العقار: على الرغم من أن الأعمال التي يقوم بها الإرهابيون في هذا القطاع ليست دائمًا مزدهرة جدًّا، لأن الهدف هو إخفاء الأموال المجمعة قبل تحويلها ونقلها إلى الجهات المستفيدة.
3. الربح من التلاعب في سوق الأوراق المالية.

أمَّا المصادر غير المشروعة فهي كذلك متنوعة؛ حيث يلجأ الإرهابيون والمنظمات الإرهابية إلى كل وسيلة تمكنهم من الحصول عليها، فهم يسعون فقط إلى الإنفاق على أنفسهم وأعمالهم للحصول على ما يرسخ ثقافتهم وأيديولوجيتهم فقط، وذلك لتنفيذ مخططاتهم الإرهابية التي يسعون من خلالها إلى الحصول على القوة والمال. فهناك العديد من الأنشطة التي تسهم في استمرار وتطور اقتصاد الإرهاب، ومن بين هذه المصادر غير المشروعة - على سبيل المثال لا الحصر-:

1. الابتزاز.
2. الاختطاف من أجل طلب الفدية.
3. الاتجار في المخدرات.
4. التهريب.
5. السرقة.
6. الاتجار في البشر.
7. تهريب الأشخاص.
8. نهب المقاولات والبنوك والمنازل.

وهكذا يتضح لنا جليًّا أن المنظمات الإرهابية - كباقي المنظمات- تحتاج إلى مصادر متنوعة لتحقيق استمرارها وتطوير وتنوع مشاريعها المدمرة. ونظرًا للتبعيات والآثار الوخيمة للأعمال الإرهابية على الأمن والاستقرار، تعمل المنظومة الدولية على

تكثيف جهودها لوضع الإطار التنظيمي وغيره من أجل الوصول إلى تجفيف كل مصادر تمويل صناعة الإرهاب التي تم التعرف عليها حتى الآن.

وكي يتم الاعتراف بها من قبل الهيئات الدولية المعنية بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب أن تتضمن الأنظمة الوطنية في هذا المجال التعليمات المحددة في الاتفاقيات التي صادقت عليها السلطات الوطنية والتوصيات المعمول بها على المستوى الدولي.

المبحث الأول

الضوابط القانونية لتجريم تمويل الإرهاب

قررت المنظمات الدولية والدول العمل على مكافحة تمويل صناعة الإرهاب بحزم نظرًا لعواقبه السلبية، فضلًا عن الجرائم ذات الصلة التي تقوض القطاع المالي والاقتصاد بشكل عام؛ حيث إن هذه الجرائم تجعل البلدان أقل استقرارًا، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى إضعاف النظام العام والحكم والفعالية التنظيمية والاستثمار الأجنبي وتدفقات رأس المال الدولي. بالإضافة إلى ذلك يمكن لأنشطة تمويل صناعة الإرهاب في بلد ما أن يكون لها آثار سلبية خطيرة عبر الحدود وحتى على نطاق عالمي. كما أن البلدان التي لديها ضوابط ضعيفة أو غير فعالة تعتبر من الممولين الجذابين للإرهاب بشكل خاص؛ حيث يسعى هؤلاء المجرمون إلى إخفاء أنشطتهم الإجرامية من خلال استغلال تعقيد النظام المالي العالمي، والاختلافات في القوانين الوطنية، والسرعة التي يمكن أن تتحرك بها الأموال عبر الحدود.

وعلى مدى السنين الماضية، بذلت جهود كبيرة وخاصة من قبل الدول الليبرالية الغربية لإنشاء وتطوير ونشر نظام دولي موحد لمكافحة تمويل صناعة الإرهاب من خلال المعاهدات والتوصيات والقرارات الدولية التي تؤطر التشريعات الوطنية.

المطلب الأول

المعاهدات والمواثيق الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب

إن مكافحة تمويل صناعة الإرهاب عملية معقدة للغاية وتشترك فيها جهات فاعلة عديدة ومختلفة، ونتيجةً لذلك يتم دعم الدول بمجموعة واسعة من الإطارات التنظيمية، تتراوح بين التشريعات والسياسات الدولية والإطارات على المستوى التشغيلي، وتشكل الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (1999)، من بين أمور أخرى، دعمًا كبيرًا في مكافحة هذه الجرائم.

وإلى جانب هذه الاتفاقية عملت مجموعة العمل المالي على تحديد توصيات خصصت في الموضوع نفسه؛ أي مكافحة تمويل صناعة الإرهاب.

1. الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لسنة 1999

قبل وقوع الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، كانت مكافحة تمويل الإرهاب جانبًا ناشئًا في الحرب ضد الإرهاب داخل المجتمع الدولي، والواقع أن الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 سبتمبر دشنت عهدًا جديدًا من التعاون والعمل ضد تمويل صناعة الإرهاب مع البناء على المعايير الموجودة مسبقًا، ولا سيما الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لقمع الإرهاب في عام 1999. وفي أعقاب هذه الهجمات الإرهابية الخطيرة، عملت الولايات المتحدة وحلفاؤها من المجتمع الدولي على وضع معايير وأنظمة جديدة. وقد اتخذ هذا الإجراء في المقام الأول شكل تجريم تمويل صناعة الإرهاب على الصعيدين الدولي والمحلي، ووضع معايير دولية لمكافحة تمويل الإرهاب، وتقديم المساعدة الفنية لمساعدة الولايات القضائية الفردية على تحقيق المعيار الدولي لمنع تلك الجريمة داخل حدود الدولة وعلى المستوى الدولي.

وفيما يلي النقاط التي تتناول التدابير التي فرضتها اتفاقية عام 1999 لقمع تمويل الإرهاب:

- **تجريم التمويل والإرهاب**

لم تبدأ الجهود المبذولة لمنع جريمة تمويل صناعة الإرهاب بشكل جدي إلا في التسعينيات، وقد أدت إلى إنشاء عدد كبير من الوكالات واللوائح والمعايير والمؤسسات لمكافحة تلك الجريمة. وتكرس هذه المنظمات جهودها لوضع معايير لمكافحة تمويل صناعة الإرهاب، وتقييم ما إذا كانت الدول تنفذ هذه المعايير وتجرم تمويل الإرهاب، وتقديم المساعدة الفنية للدول "دون المستوى المطلوب".

تعود إحدى الإدانات الدولية الأولى لتمويل الإرهاب إلى عام 1997. وهو العام الذي دعا فيه القرار 210/51 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الدول إلى اتخاذ تدابير لمنع ومكافحة الإرهاب؛ من خلال السلطات الوطنية المختصة وتمويل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية. وبعد عامين اعتمدت الأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى 10 أبريل 2002، بعد موافقة الحد الأدنى المطلوب للتصديق عليها من قبل 22 دولة. وتجرم هذه الاتفاقية تمويل أعمال الإرهاب، وتدعو أيضًا إلى تجميد الأموال ومصادرتها، وقد وضعت الأسس لبعض الأساليب الرئيسية لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك تجريم تمويل الإرهاب، وفرض العقوبات، وتجميد الأصول.

إن تجريم تمويل صناعة الإرهاب له آثار وقائية أولية بقدر ما يسهم في منع تشكيل جماعة أو خلية إرهابية من خلال تقييد قدرتها على جمع الأموال. ولكن من الناحية العملية، فإن العديد من الدول تتردد في توجيه تهم تمويل الإرهاب في غياب النشاط المادي.

- **التعاون الدولي في مكافحة تمويل صناعة الإرهاب**

هناك العديد من المنظمات الدولية المعنية بمكافحة تمويل صناعة الإرهاب على المستوى الدولي، وهي تركز على تجريم تمويل الإرهاب، ووضع معايير دولية لمكافحته، وتقديم المساعدة الفنية للدول لتنفيذ هذه التوصيات. وعلى المستوى الوطني، تمتلك معظم الدول وحدة استخبارات مالية؛ حيث تتفاعل هذه الوحدات الوطنية من خلال مجموعة إيغمونت، وكذلك في الاجتماعات والمؤتمرات متعددة الأطراف التي تنظمها العديد من الهيئات الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، لكن قياس هذا النجاح ليس بالأمر السهل. وفي حين تؤكد بعض التدابير عدد الملاحقات القضائية داخل نطاق الولاية القضائية كمقياس لفعالية مكافحة جريمة تمويل صناعة الإرهاب، فإن هذه الهيئات في الواقع تقدم إسهامات أكثر دقة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضًا، وخاصة من خلال التنسيق وتبادل المعلومات.

فتنسيق وتبادل المعلومات أمر حتمي لمكافحة تلك الجريمة، لأن هذه الجريمة عابرة للحدود[13]. وكما تم توضيحه أعلاه، يمر تمويل صناعة الإرهاب عبر ثلاث مراحل: الجمع والتخزين والنقل ثم التحويل والاستعمال، فربما تكون الأموال التي تحتاجها جماعة إرهابية ما قد تم جمعها في بلد ما أو عبر أنحاء العالم كلها، في حين تم تخزينها في بلدان مختلفة ونقلها كذلك إلى العديد من الدول، أما التحويل والاستخدام فقد ينفذان في بلد أو بلدان أخرى. ونستنتج مما سبق أن بلدًا واحدًا - مهما كانت إمكانياته اللوجيستيكية والكفاءات والتقنيات التي يمتلكها- لا يستطيع مكافحة جريمة تمويل صناعة الإرهاب بداخله وحده، ولتحقيق هذا الغرض ركزت اتفاقية 1999 المتعلقة بمكافحة تمويل صناعة الإرهاب على أهمية التعاون الفعال بين سلطات إنفاذ القانون؛ حيث اعتبرت أن هذا التعاون الجاد يمكن من تضافر الجهود والعمل على مكافحة الجريمة التي تهدد جميع الدول دون استثناء؛ سواء التي تعرضت للهجمات الإرهابية أو التي لم تتعرض لها، وكذلك بقصد تحقيق الاستقرار في جميع العالم.

2. **التوصية رقم 5 لمجموعة العمل المالي**

---

[13] بيتاتي، ماريو. الإرهاب: مسارات إلى التعاون الدولي، (باريس، أوديل جاكوب 2013) 6.

هذه التوصية لم تأتِ بجديد بالمقارنة مع اتفاقية 1999؛ حيث اكتفت بتأكيد أن الدول يجب عليها تجريم تمويل صناعة الإرهاب على أساس اتفاقية تمويل الإرهاب، كما ينبغي عليها تجريم تمويل المنظمات الإرهابية والأفراد الإرهابيين، فمجموعة العمل المالي أوصت الدول كذلك بالتأكد من أن الجرائم الإرهابية هي جرائم أصلية لغسل الأموال.

المطلب الثاني

التشريعات الوطنية ودورها في مكافحة تمويل الإرهاب

تعتبر السياسة فعالة من الناحية القانونية عندما يتم تنفيذ معاييرها واحترامها، ثم تتحقق الفعالية القانونية عندما تكون القاعدة سارية المفعول وعاملة، ولذلك كي تكون المعايير القانونية فعالة يجب أن تكون ذات معنى وتسهم في تحقيق أهداف سياسية محددة. وفي سياق مكافحة تمويل الإرهاب تتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة فيما يلي:

- منع تمويل الإرهاب والجريمة بشكل عام، من خلال تطوير أنظمة تمنع الممولين المحتملين للإرهاب من تمويل الإرهاب.
- الحد من عمليات تمويل صناعة الإرهاب أو الجريمة بشكل عام.

وتحقيقًا للهدف نفسه، تتمثل فعالية السياسات واللوائح في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد للحصول على أفضل النتائج بمدخلات/ تكاليف أقل.

وفي الواقع، تتمثل اقتصاديات تنظيم مكافحة تمويل الإرهاب في تبرير الموارد، والأموال العامة التي تتشكل من الضرائب بشكل أساسي، والتي يتم إنفاقها على سياسات تمويل الإرهاب وتوجيه المشرعين حتى يتمكنوا من صياغة الاستجابات المناسبة لتمويل الإرهاب، والسعي لتحقيق الفعالية والكفاءة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1. الإطار التشريعي المغربي لمكافحة تمويل الإرهاب

لقد تم إحراز تقدم كبير في تطوير وتنفيذ الإطار التنظيمي الوطني المغربي اللازم لمكافحة غسل الأموال وتمويل صناعة الإرهاب محليًّا، كما تم تطوير النصوص التنظيمية لمكافحة هذه الآفة وإنشاء مؤسسات رسمية لوضع الأنظمة المعمول بها موضع التنفيذ. وفي الواقع، فإنَّ القانون الوطني المعمول به فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال هو القانون 43.05 بصيغته المعدلة والمتممة مؤخرًا بالقانون 12-18. ويحدد هذا القانون - من بين أمور أخرى- جريمة غسل الأموال والجرائم الأساسية والمتطلبات القانونية الواجبة على الخاضعين للقانون المذكور، ودور الهيئة الوطنية للاستخبارات المالية (ANRF) والسلطات الإشرافية. بالإضافة إلى ذلك، يعرض هذا القانون الإطار القانوني لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة والدور

الذي تؤديه اللجنة الوطنية المسؤولة عن تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وانتشار الأسلحة وتمويلها.

وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين كفاءة النظام الوطني لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل صناعة الإرهاب، شارك بنك المغرب بنشاط في تنفيذ جميع الإجراءات المعتمدة لهذا الغرض، وقد واصل تحديث أنظمته الداخلية الخاصة بمكافحة تلك الجرائم، وذلك استنادًا إلى قائمة شاملة من النصوص التي تتطلب مواءمتها مع المتطلبات القانونية والتنظيمية والفنية الجديدة.

وبالتالي، تم تكييف الإطار التنظيمي الوطني ومواءمته مع التزامات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل صناعة الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل وتوصيات مجموعة العمل المالي.

إنَّ مكافحة التأثير الضار للتمويل غير المشروع على النظام المالي والاقتصاد العالمي والشركات تمكن من تعزيز الأمن وازدهار الدول، وبما أن التقدم الجوهري قد تحقق لمواجهة هذا التحدي، فإن الإطار القانوني المنظم لمكافحة غسل الأموال وتمويل صناعة الإرهاب يجب أن يتكيف مع بيئة خطر متطور.

2. ضعف الإطار التشريعي الوطني أمام التطور المستمر لتمويل الإرهاب

وجود إطار تنظيمي جديد لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل صناعة الإرهاب هو شرط أساسي ولكنه غير كافٍ، فخلافًا لجريمة غسل الأموال، ونظرًا لنتائجه الوخيمة على الممتلكات والحياة البشرية، لا يُسمَحُ بالانتظار حتى وقوع الأعمال الإرهاب ثم العمل على تحديد الجهة المسؤولة أو الشخص المسؤول بهدف استخدام القانون وتطبيقه، فالمهم فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ليس تنفيذ العقاب فقط، ولكن الغرض الأسمى الذي يجب علينا جميعا أن نسعى اليه، بما أننا نواجه اليوم خطر الشركات متعددة الجنسية للإرهاب، هو الوقاية من تلك الجرائم بقصد تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال تطوير منظومات أمنية استباقية تعتمد في عملها أحدث الوسائل الرقمية كالذكاء الاصطناعي[14]؛ حيث علينا أن نفهم مبدأ واحدًا: هو أن وجود بلد واحد في العالم غير مستقر يهدد استقرار الجميع.

كما أنَّ هناك عنصرين مهمين يجب تطويرهما والعمل كذلك على تحفيزهما؛ كفاءة سلطات إنفاذ القانون، ومساهمة المجتمع المدني.

---

[14] الدكتور مكرم بن عمر المسعدي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني في دول مجلس التعاون دول الخليج العربية: التحديات والآفاق، مجلة الدراسات القانونية والأمنية، ISSN 2789-1518، المجلد 4 -العدد 2 -يوليو 2024، صفحة 78.

المبحث الثاني

دور منظمات المجتمع المدني في معاونة الشرطة لتجفيف منابع الإرهاب

إن مكافحة جريمة تمويل الإرهاب أمر حتمي لكنه صعب، فالسلطات الأمنية المكلفة بإنفاذ القانون ملزمة هي أولًا بحماية البلد والأفراد من كل ما من شأنه أن يقوض استقراره. لكن، في الظروف الحالية، أصبحت جريمة تمويل صناعة الإرهاب توصف بأنها أكثر وضوحًا وتعقيدًا وخطورةً من أي وقت مضى؛ بالنظر إلى التطور الذي عرفته القطاعات المالية والاقتصادية الدولية، وخاصة في ظل التطور الذي عرفته مجالات التكنولوجيا والاتصال، والذي تستغله المنظمات الإرهابية للحصول على الأموال اللازمة لتمويل صناعاتها، وذلك بطرق تفوق استغلاله من طرف سلطات إنفاذ القانون، مما يؤدي إلى شعور عام بالفشل والعجز بشكل عفوي أو تحت تأثير ضغوط مختلفة، وأمام خطورة جريمة تمويل صناعة الإرهاب أصبح من اللازم إشراك المجتمع المدني في الحرب ضد تلك الجريمة.

في بداية هذا المبحث سنتطرق إلى الدور الأساسي الذي يؤديه تضافر جهود منظمات المجتمع المدني والشرطة في مكافحة صناعة الإرهاب، ثم سنتناول فيما بعد دور وزارات الداخلية بالدول العربية في مكافحة عمليات تمويل الإرهاب بصفتها سلطة إنفاذ القانون والمسؤولة عن تحقيق الأمن العام والمحافظة عليه.

المطلب الأول

تضافر جهود منظمات المجتمع المدني والشرطة في مكافحة صناعة الإرهاب

تعد منظمات المجتمع المدني شريكًا للشرطة والسلطات الأمنية بصفة عامة، حيث تؤدي دورًا رئيسًا في مكافحة الجريمة بشتى أنواعها وخاصة الإرهاب وتمويله.

أولًا: مساعدة منظمات المجتمع المدني الشرطة في مكافحة صناعة الإرهاب

لقد أصبح اليوم لمنظمات المجتمع المدني دور مهم في مكافحة تمويل الجريمة بصفة عامة وجرائم الإرهاب وتمويله بصفة خاصة. فحسب الفصل 209 من القانون الجنائي المغربي الحالي: "يؤاخذ بجريمة عدم التبليغ عن المس بسلامة الدولة، ويعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وغرامة من ألف إلى عشرة آلاف درهم، كل شخص كان على علم بخطط أو أفعال تهدف إلى ارتكاب أعمال معاقب عليها بعقوبة جناية بمقتضى نصوص هذا الباب، ورغم ذلك لم يبلغ عنها فورًا

السلطات القضائية أو الإدارية أو العسكرية بمجرد علمه بها". نستنتج من هذا الفصل أن كل أفراد[15] المجتمع المدني مجبرون بقوة القانون على الإسهام بصفة غير مباشرة في حماية أمن وسلامة البلاد؛ حيث يقتصر هذا الدور على التبليغ عن كل ما من شأنه أن يهدد استقرار أمن وسلامة الدولة. وقد جاء في مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله: ... "كما نؤكد أن الحفاظ على أمن واستقرار البلاد ليس من مهام الدولة ومؤسساتها فقط، وإنما هو أيضًا من واجبات المواطن، في إطار التعاون والتنسيق مع الأجهزة المختصة". هكذا يتضح أن مكافحة كل التهديدات التي قد تحدق باستقرار البلاد مسؤولية مشتركة بين كل الأشخاص المكونين للدولة؛ سواء كانوا أشخاصًا اعتباريين أو ذاتيين، عسكريين أو مدنيين، فالمواطن أصبح ملزمًا بالمشاركة في حماية بلده من مخاطر جريمة تمويل صناعة الإرهاب ونتائجها الوخيمة، وذلك بالتبليغ؛ سواء كان على علم بالتحضير لتلك الجريمة أو لاحظ عملية أو شيئًا غير عادي.

1. التبليغ على أسس العلم بالتحضير للجريمة

من خلال استقرائنا لعمليات إحباط المشاريع وتفكيك الخلايا الإرهابية، والتقارير التي لها صلة بالموضوع، والأحكام القضائية التي لها علاقة بالإرهاب وتمويله، وكذلك المقابلات التي أجريناها مع بعض المسؤولين، يتضح لنا دور الوشاية والتبليغ، فهاتان الوسيلتان يؤديان دورًا أساسيًّا في مساعدة السلطات الأمنية في التحري والكشف الاستباقي عن مشاريع الخلايا الإجرامية بصفة عامة والإرهابية بصفة خاصة.

2. التبليغ على أساس ملاحظة عملية أو أي شيء غير عادي

عرف المغاربة أول حادث إرهابي عام 1994؛ حيث اهتزت العاصمة السياحية الأولى للمغرب (مراكش) بأول عمل تخريبي قام به عدد من الملثمين الجزائريين من جنسية فرنسية ومعهم مغاربة بتنفيذ هجوم مسلح وتفجير فندق أطلس أسني الشهير، مخلفًا مقتل ما لا يقل عن ثلاثة سياح أجانب. وفي عام 2003 تلقى المغرب الضربة الإرهابية الثانية في عقر عاصمته الاقتصادية (الدار البيضاء)، وهي التفجيرات الإرهابية التي هزت مواقع حيوية من هذه المدينة؛ كفندق فرح ومقبرة يهودية ومطعم إسباني، مخلفةً 40 قتيلًا منهم 12 انتحاريًّا. هذه العملية الإرهابية كانت أكثر عنفًا من الأولى، فإلى جانب ضحايا هذه الحادثة، خلفت كذلك آلامًا في قلوب المغاربة وجراحًا في نفوس عائلات الضحايا الأبرياء، إضافةً إلى العديد من الأحداث المتوالية التي طبعت ملامح جديدة للسياسة العامة للدولة؛ حيث اعتمدت المقاربة الأمنية بشكل قوي، ولم تقف

---

[15] وارنز ريشارد، العوامل البشرية في فعالية مكافحة الإرهاب: دراسة مقارنة، مجموعة تايلور وفرانسيس 2024.

هذه الاعتداءات عند هذا الحد، بل اهتزت مدينة الدار البيضاء يوم 11 مارس من عام 2007 من جديد إثر تفجير حزام ناسف كان يخفيه انتحاري تحت ثيابه في أحد محلات الإنترنت بحي سيدي مومن، وذلك قبل أن يعمد صاحب المحل إلى محاولة الاتصال بالشرطة. وفي 14 أبريل من عام 2007، فجر انتحاريان نفسيهما قرب المركز الثقافي الأمريكي بشارع مولاي يوسف بالدار البيضاء مخلفًا مقتل المنتحرَيْن وإصابة امرأة، قبل أن يتم اعتقال انتحاري ثالث تخلَّص من حزامه الناسف.

فبمعايشة هذه الأحداث الإرهابية تولد عن المغاربة بصفة تلقائية الحس الأمني، وبذلك عرفوا أهمية الأمن والاستقرار، وهكذا أصبح كل أفراد المجتمع المدني يساعدون السلطات في التصدي لكل ما من شأنه أن يزعزع الاستقرار والسلم بالبلاد، وذلك بالتبليغ عن كل شيء غير عادي قد يشكل خطرًا، فملاحظة شيء أو سلوك غير عادي أصبح من المؤشرات الخطيرة التي تدفع المواطن إلى إبلاغ السلطات الأمنية التي من واجبها أخذ كل الاحتياطات اللازمة لتفادي الحدوث الفعلي للخطر، ومن ذلك أنَّ تبليغ السلطات المختصة بناءً على مؤشر الشيء أو السلوك غير العادي مكَّن من إحباط مشروع إرهابي في طور التمويل؛ حيث لاحظ بائع المواد الغذائية في إحدى المدن بجنوب المملكة المغربية أن أحد عملائه كان يأتي عنده ثلاث مرات في اليوم، في الصباح والزوال والمساء، ويشتري في كل مرة كمية كبيرة من الخبز، على الرغم من أن عدد أفراد أسرته لا يتعدى أربعة أشخاص، فاعتبر البائع أن هذا السلوك غير عادي، وقام بتبليغ السلطات الأمنية، وبعد التحري وتعميق البحث تمكنت السلطة المختصة من التوصل إلى أن عميل بائع المواد الغذائية كان يأوي في بيته إرهابيين يحضرون للقيام بأعمال تخريبية في المملكة المغربية.

ثانيًا: دور الشرطة في مكافحة تمويل الإرهاب[16]

تؤدي السلطات بحكم القانون دورين أساسيين؛ الأول وقائي والثاني يتعلق بالكشف الاستباقي عن الجريمة القائمة. وطبقًا لتقرير شهر ديسمبر 2021 المنجز من طرف السلطات المغربية حول التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن خطر تمويل الإرهاب ما بين المتوسط والمرتفع بالمملكة المغربية، لكن هذه السلطات استفادت كثيرًا من الأحداث الإرهابية التي عرفتها المملكة. ويختتم المكتب المركزي للأبحاث القضائية سنة 2023 بحصيلة قوية في مجال مكافحة التطرف بشتى أنواعه، ودحر الخلايا الإرهابية وتفكيك أوكارها، وسط استمرار الإشادات الدولية بالجهود المغربية.

---

(16) سكوت ن. رومانيوك، كريستيان كاونيرت، وأمبارو باميلا هـ. فاب، مكافحة تمويل الإرهاب والجريمة: النظرية والتطبيق، بوكاراتون، فلوريدا 2023.

وتمكن السلطات الأمنية بالمغرب من إجهاض 500 مشروع إرهابي، و215 خلية إرهابية منذ سنة 2002، وذلك وفق آخر الأرقام الرسمية الصادرة عن التقرير المتعلق بمنجزات وزارة الداخلية برسم السنة المالية 2023.

وبحسب الأرقام ذاتها فمنذ بداية سنة 2023 تمكن المكتب المركزي للأبحاث القضائية من تفكيك 6 خلايا إرهابية، خلص منها إلى توقيف 21 شخصًا، وذلك في سياق عمليات استباقية متفرقة، شملت مناطق الناظور، واشتوكة أيت باها، ثم سوق الأربعاء الغرب وتطوان والعرائش وطنجة وإنزكان أيت ملول. فهذه العمليات الاستباقية أسهمت كذلك في تجنيب عدد كبير من الدول من مخاطر الأحداث كانت على وشك الوقوع لولا يقظة السلطات الأمنية المغربية وتعاونها مع الدول التي كانت مستهدفة.

رغم أن الحصول على الإحصائيات المتعلقة بتمويل الإرهاب غير ممكن نظرًا لحساسيتها، ولأن السلطات فضلت عدم الإفصاح عن طرق الحصول على التمويل والمساهمين فيه؛ حيث إن عدم الإفصاح عن طرق التمويل التي تم اللجوء اليها من طرف الموقوفين يعتبر كذلك أداة لإرباك مخططات المقاولين الإرهابيين، فإننا نستنتج من عدد المشاريع والخلايا الإرهابية التي تم إجهاضها أن طرق التمويل كانت متنوعة وكبيرة.

وإنَّ نتائج دور الكشف الاستباقي يؤكد جاهزية وفعالية الأجهزة الأمنية بالمملكة المغربية في التعاطي مع التطورات التي تعرفها هذه الظاهرة العابرة للحدود والمتمثلة في الإرهاب وتمويل صناعته، ما أسفر عن تحكم في مخاطره الأمنية، وإفشال المشاريع التخريبية التي تهدد التراب الوطني، لكن هذا الدور يجب أن يكون مصاحبًا لدور وقائي للحد من التحضير للمشاريع وخلق الخلايا الإرهابية.

ويعد تخصيص دروس متعلقة بالوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية في جميع المستويات التعليمية أمرًا ضروريًّا لتطوير أساليب مكافحة الإجرام والعنف على المدى الطويل، كما يعتبر ضمان احترام قانون ابتدأ من سن مبكرة أمرًا ضروريًّا أيضًا لتحقيق النجاح للمجتمعات الآمنة والازدهار لنا جميعًا. ويهدف التعليم إلى منع الإجرام وتعزيز ثقافة احترام القانون من خلال الأنشطة التعليمية التي تستهدف التعليم بمستوياته الأولي والثانوي والعالي؛ إذ تساعد هذه الأنشطة المعلمين على فهم وحل المشاكل التي قد تؤدي إلى إضعاف دولة الحق بالنسبة للأجيال القادمة، وتشجعهم على المشاركة في هذا الاتجاه في مجتمعاتهم لقادتهم المستقبليين. إن منع الجريمة هو وسيلة أكثر شعبية لمكافحة الجريمة المنظمة وخاصة الإرهاب وتمويل صناعته، وتشمل الاستراتيجيات الأساسية لمكافحة المقاولات الإرهابية تطبيق برامج اجتماعية وثقافية في المدارس

أو وسائل الإعلام، وتكثيف الجهود لردع أحداث المنحرفين، وتقليل الفرص المتاحة للجريمة المنظمة للحد من الجرائم والأنشطة المالية غير المشروعة وتمويل الإرهاب.

فإدراك الخطر هو شرط لتقييمه وإمكانية التوفيق بين المخاطر التي تنطوي عليها الإجراءات المتوخاة من خلال اتخاذ قرار منطقي: مرة واحدة من الاحتمالات المحتملة، أي جزء منها في طبيعة النظير، من الممكن القيام باختيار كامل وما إلى ذلك معرفة الأسباب.

إن التصور العام للجريمة هو ذو قيمة بالنسبة لواضعي السياسات؛ لأن كيفية إدراك الجمهور لقضايا مثل خطورة الجريمة، والخوف من الجريمة، وشدة الأحكام، ومشاكل الجريمة المحددة يمكن أن يؤثر على تصرفات المشرعين، الذين يسعون جاهدين لمعالجة مخاوف ناخبيهم. ومع ذلك، فغالبًا ما يتأثر الرأي العام بوسائل الإعلام، مما قد يؤدي إلى تصورات غير صحيحة عن الجريمة؛ حيث يمكن أن يكون للفهم الخاطئ للجريمة تداعيات على نمط حياة الناس، ويؤثر على السلوك الاجتماعي والديناميات المكانية والاقتصادية. ولذلك فمن المهم لأجهزة الشرطة أن تضع استراتيجيات تسعى من ورائها إلى تقليص هذه الفجوة في التصور؛ لتطوير خطط عمل فعالة، ومن الضروري استكشاف العوامل الاجتماعية والديموغرافية والبيئية المختلفة التي تؤثر على الإدراك، كما يجب تحليلها ككل ضمن إطار وليس كعناصر فردية ومستقلة للحصول على فهم شامل داخل للسياق.

فوجود الترسانة القانونية شرط ضروري، لكنه غير كافٍ لمكافحة جريمة تمويل صناعة الإرهاب؛ لأن هذه الترسانة يجب تعزيزها من خلال التعليم الموجه قبل كل شيء نحو تنمية القيم الإيجابية. وينبغي لهذه القيم أن تسمح لنا بإعداد المهارات الأخلاقية؛ أي المهارات التي يمكن الوثوق بها. وفي الواقع لم يتمكن تجريم تمويل صناعة الإرهاب من القضاء عليه، فالقانون لا يستطيع أن يفعل كل شيء، ومن الضروري أن يشارك النظام التعليمي في الحرب ضد الظواهر غير المرغوب فيها في المجتمع؛ لأن بناء مجتمع لا يحب الجريمة يجب أن يكون الهدف الأسمى لكل الأنظمة التعليمية، لهذا فإن تحفيز المجتمع المدني من أجل الإسهام في مكافحة الجرائم المنظمة - وخاصة جريمة تمويل الإرهاب- أصبح شيئًا بديهيًّا؛ لذا سنتطرق في التالي إلى الدور التكميلي للمجتمع المدني في مكافحة تمويل صناعة الإرهاب.

المطلب الثاني

دوروزارات الداخلية بالدول العربية في مكافحة عمليات تمويل الإرهاب

يشكل الإرهاب الدولي أحد أخطر المشاكل التي يواجهها عالمنا اليوم، وتزداد خطورة الإرهاب مع تفاقم المآسي والأضرار الناجمة عنه، والتي لا تقتصر على إزهاق الأرواح البريئة، وإلحاق الأضرار الفادحة بالممتلكات، بل إن الأمر يتعدى ذلك ليطال كيانات الدول واستقرارها وتقدمها. فالإرهاب لا يقتصر على دولة دون أخرى أو على منطقة معينة دون غيرها، بل إنه يضرب في كل مكان[17]، ويستخدم كل الأسلحة الممكنة، مستغلًّا إلى حد كبير التطور العلمي الذي يعرفه المجال التكنولوجي؛ حيث شكل الإرهاب وتمويله بالنسبة لمجلس وزراء الداخلية العرب هاجسًا أمنيًّا كبيرًا منذ بروز هذه الظاهرة الغريبة على التعاليم الدينية السمحة والتقاليد العربية الأصيلة. ومن أجل مكافحة هذه الظاهرة اتخذ المجلس إجراءات عديدة تنوعت بين عقد المؤتمرات والاجتماعات ووضع الاتفاقيات والاستراتيجيات والخطط المرحلية والنموذجية، وتجميع تشريعات مكافحة الإرهاب والاتفاقيات المبرمة بشأنه وتعميمها على الدول الأعضاء للاستفادة منها، ووضع القوانين الاسترشادية وقواعد المعلومات المتعلقة بالإرهاب، بالإضافة إلى تنسيق عمليات ملاحقة الإرهابيين والبحث عنهم وتقديمهم للعدالة، ونشر التوعية بمخاطر الإرهاب، كما يحرص المجلس على تعزيز التعاون مع المنظمات والهيئات العربية والدولية المعنية بمكافحة الإرهاب وتمويله. فمهما توفرت دولة[18] ما على الكفاءات العالية والأدوات المتقدمة لا يمكنها مكافحة ظاهرتَيْ الإرهاب وتمويله وحدها، لأنها تبقى دائمًا محتاجة إلى التعاون مع الدول الأخرى بقصد الحصول على المعلومات اللازمة، والتي من غيرها لا يمكنها العمل على الكشف الاستباقي للعمليات الإرهابية. من هنا يتضح لنا أن وزارات الداخلية في الدول العربية كسائر الدول الأخرى تؤدي أدوارًا استراتيجية في مكافحة الإرهاب وتمويله، من أهمها:

- توفير الاستخبارات الخاصة بالإرهابين وبمشاريعهم الإرهابية.
- ملاحقة الأموال المخصصة لتمويل المشاريع الإرهابية.
- تكوين الكفاءات القادرة على مكافحة الإرهاب وتمويله.

---

[17] ستيفن جيه تشايلدز، الإرهاب العالمي: دليل مرجعي، نيويورك : بلومزبري الأكاديمية 2023.

[18] نيكولاس ستوكهامر، دليل روتليدج للإرهاب العابر للحدود الوطنية، أبينغدون، إنجلترا: روتليدج 2024.

أولًا: توفير الاستخبارات[19] الخاصة بالإرهابين وبالمشاريع الإرهابية

توفير الاستخبارات تجعل الشرطة وكل السلطات الأمنية تتحرك في الاتجاه الصحيح؛ أي الكشف الاستباقي عن عمليات تمويل المشاريع الإرهابية وإحباطها قبل الشروع في تنفيذها، فالاستخبارات الجيدة هي أفضل سلاح ضد كل من يعمل في خفاء من أجل توصل الأموال للإرهابيين؛ لذا يتعين على المسؤولين في وزارات الداخلية في الدول العربية أن يعملوا على بناء نظام استخباراتي جديد لدعم احتياجات الأمن الوطني المتغيرة. فالتهديدات التي تنطوي على مرتكبين مجهولين وأساليب وأهداف غير معروفة لا يمكن مواجهتها باستعمال استراتيجيات مصممة سابقًا بقصد استخدامها من قبل المسؤولين في الشرطة أو السلطات الأمنية عامة.

وهكذا يتضح لنا أنه بدون سياسة استخباراتية شاملة وذكية وحازمة من جانب وزارات الداخلية في الدول العربية والأجهزة الأمنية المعنية الأخرى، فإن الإرهاب وتمويله سيظلان يشكلان تهديدًا حقيقيًا للاستقرار والأمن.

ثانيًا: ملاحقة الأموال المخصصة لتمويل المشاريع الإرهابية

توفير الاستخبارات بصفة عامة والاستخبارات المالية بصفة خاصة يسهل القيام بالتحقيقات المالية الموازية التي تمكن الشرطة من ملاحقة الأموال المخصصة لتمويل المشاريع الإرهابية، لكن القيام بالتحقيقات الموازية يتطلب شرطة تملك الكفاءات المطلوبة للقيام بتلك التحقيقات.

ثالثا: تكوين الكفاءات القادرة على مكافحة الإرهاب وتمويله

تسعى وزارات الداخلية إلى تعزيز وتنمية قدرات أفراد الشرطة وإكسابهم المهارات اللازمة لمكافحة الإرهاب وتمويله، ولكن لتهيئة الكفاءات يجب توفير تكوين لا يقتصر على الجانبين العسكري والقانوني فقط، فالإرهابيون وممولوهم أصبحوا متمكنين من كل العلوم والتكنولوجيا.

فرجال الشرطة في زمن الجريمة المنظمة والتقدم العلمي والتكنولوجي المستمر عليه يمتلكون المهارات التي تجعلهم يسايرون الابتكارات الإجرامية؛ حيث إنه من دون تلك المهارات سنبقى دائمًا تحت رحمة الإرهابين وممولهم.

---

[19] باولي، روبن، منع تسهيل الإرهاب البحري: مخاطر الإرهاب البحري والقانون الدولي، المملكة المتحدة: تايلور وفرانسيس، 2023.

الخاتمة

تتطلب مكافحة تمويل صناعة الإرهاب إنشاء أطر تنظيمية قوية وفعالة، وهي ضرورية لمنع المجرمين من الوصول إلى التمويل اللازم لمواصلة أنشطتهم الإرهابية وتطويرها. ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود هذه الأطر التنظيمية، فإن مكافحة تمويل الإرهاب لا تزال بعيدة عن الحل. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يعتبر التعليم وإدراك الخطر بمثابة حلول لاستكمال القيود المفروضة على الأطر التنظيمية، ويجب أن يكون المواطنون والشركات والمؤسسات المالية على دراية بالمخاطر المرتبطة بجريمة تمويل صناعة الإرهاب، وأن يتم تدريبهم على التعرف على الأنشطة المشبوهة، ومن المهم أيضًا أن تستمر الحكومات في تعزيز الأطر التنظيمية القائمة، مع تنفيذ تدابير إضافية لتحسين الرقابة والتعاون الدوليين، كما يعد التعاون بين القطاعين العام والخاص أمرًا ضروريًا لمكافحة تلك الجريمة.

وتتمثل نتائج هذا البحث فيما يأتي:

أولًا: مكافحة تمويل الإرهاب مسألة عالمية تتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة ومنسقة على نطاق دولي، وتشمل الأطر التنظيمية الحالية قوانين وإجراءات ترمي إلى منع استخدام النظام المالي لتمويل الأنشطة الإرهابية، فضلًا عن تدابير للتحقق من هوية العملاء والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

ثانيًا: الأطر التنظيمية لمكافحة تمويل الإرهاب محدودة الفعالية في بيئة يستخدم فيها الإرهابيون أساليب متطورة لإخفاء أموالهم القذرة، مثل المعاملات النقدية أو الحسابات المصرفية الخارجية أو الهويات المزورة، كما يمكن أن تؤدي الثغرات في تنفيذ القوانين وإنفاذها إلى تسهيل الأمر على المجرمين، ولهذا السبب فإن التثقيف وإدراك المخاطر مهمان للمساعدة في سد الثغرات في الأطر التنظيمية.

ثالثًا: المواطنون والشركات والمؤسسات غير المالية لا تعطي الأهمية المستحقة لمؤشرات الأنشطة المشبوهة بقصد الإبلاغ عن المعاملات التي يمكن أن تكون لها علاقة بتمويل الإرهاب.

رابعًا: تساعد حملات التوعية أيضًا في تعزيز ثقافة الامتثال والوقاية داخل منظمات المجتمع المدني.

خامسًا: من الضروري أن تستمر الحكومات في تعزيز الأطر التنظيمية القائمة باستخدام أدوات مثل التكنولوجيا المتقدمة لتحسين الإشراف المالي، ويعد التعاون الدولي أمرًا مهمًّا أيضًا؛ حيث يمكن للمجرمين بسهولة تجاوز الحدود لتنفيذ المعاملات المالية.

فتمويل صناعة الإرهاب جريمة عابرة للقارات تتطلب تضافر جهود السلطات الأمنية المختصة وكل أفراد المجتمع المدني؛ سواءٌ على المستوي الوطني أو الجهوي أو الدولي، وذلك بهدف الحفاظ على النظام العام، وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في جميع بلدان العالم.

وحتى نتمكن من المكافحة الفعالة والناجعة فإنه يمكن تطبيق التوصيات التالية التي توصلنا إليها بعد إعداد هذا البحث:

- إحصاء المصادر المعروفة التي يلجأ إليها الإرهابيون والمنظمات الإرهابية.
- احتراق الإرهابيين والمنظمات الإرهابية من أجل معرفة المصادر والتقنيات التي سيلجأ لها هؤلاء مستقبلًا.
- إخبار كل أفراد المجتمع المدني بكل المخاطر والعمليات الإرهابية التي قد تعرفها البلاد؛ لتمكنهم من امتلاك الحس الأمني والإسهام في مكافحة الجرائم بصفة عامة وتمويل صناعة الإرهاب بصفة خاصة.
- تبسيط القوانين وإجراءات تطبيقها للتبليغ عن الجرائم المحتملة، وذلك لتشجيع أفراد المجتمع المدني من أجل المشاركة في حماية الأمن والاستقرار.

المراجع:

الكتب

- وارنز ريشارد، العوامل البشرية في فعالية مكافحة الإرهاب: دراسة مقارنة، مجموعة تايلور وفرانسيس 2024.
- نيكولاس ستوكهامر، دليل روتليدج للإرهاب العابر للحدود الوطنية، أبينغدون، إنجلترا: روتليدج 2024.

- ستيفن جيه تشايلدز، الإرهاب العالمي: دليل مرجعي، نيويورك : بلومزبري الأكاديمية 2023.
- سكوت ن. رومانيوك، كريستيان كاونيرت، وأمبارو باميلا هـ فاب، مكافحة تمويل الإرهاب والجريمة: النظرية والتطبيق، بوكاراتون، فلوريدا 2023.
- باولي، روبن، منع تسهيل الإرهاب البحري: مخاطر الإرهاب البحري والقانون الدولي، المملكة المتحدة: تايلور وفرانسيس، 2023.
- عطا علوني. إرهاب القرن الحادي والعشرين: طريقة الاستعمال -دليل عملي للإرهاب جمعية عطا علوني 2001.
- ياس بنيفاتيمي، مكافحة تمويل الإرهاب الدولي الدليل الفرنسي للقانون الدولي الثامن والأربعون. إصدارات المركز الوطني للبحث العلمي، باريس2002 .
- صندوق النقد الدولي. قمع تمويل الإرهاب: دليل المساعدة لصياغة أدوات التشريعية .الإدارة القانونية صندوق النقد الدولي، 2003.
- لوتا نابوليوري. من يمول الإرهاب الدولي مجموعة الحدود 2005.
- غودير ماتيو. الإرهابيون الجدد. باريس 2010.
- بيتاتي، ماريو. الإرهاب: مسارات إلى التعاون الدولي باريس أوديل جاكوب 2013.
- مالكولم نانس. دليل التعرف على الإرهابيين: دليل الممارس للتنبؤ بالأنشطة الإرهابية وتحديدها. الطبعة الثالثة من قبل مجموعة تايلور وفرانسيس، LLC 2014.
- بينيشو ديفيد، خسروخافار، فهراد، ميجو فيليب. الجهاد: فهمه لمحاربتها بشكل أفضل، باريس، تحرير. بلون 2015.
- جيرارد شالياند وأرنو بيلن. تاريخ الإرهاب: من العصور القديمة إلى داعش مكتبة أرثيم فيارد، 2015.
- بروجيير، جان لويس. دروب الرعب، باريس، فيارد، 2016.
- كيمبرلي ثاتشوك ورولي لال. المؤسسات الإجرامية الإرهابية: تمويل الإرهاب عن طريق الجريمة المنظمة،2018 .
- دلفين براش – ثيل. تمويل الإرهاب، كتاب بروش كتاب كب ير2019.
- نيكولز إشكنازي. مكافحة تمويل الإرهاب والديناميات الجديدة للقانون الدولي طبعة هارماتان2021.

- بروش ناتالي جوليت 2022 تمهيد لتمويل الإرهاب. لوهارماتان 2022.

المجلات:

- الدكتور مكرم بن عمر المسعدي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني في دول مجلس التعاون دول الخليج العربية: التحديات والآفاق، مجلة الدراسات القانونية والأمنية، ISSN 2789-1518، المجلد 4 -العدد 2 -يوليو 2024.
- سانشيز ميديرو، جيما 2011 "مصادر التمويل القانوني وغير القانوني للجماعات الإرهابية اليوم" مجلة السلام والصراع، العدد. 4، ص. 1-22 جامعة غرناطة، غرناطة – إسبانيا.
- فريديريك كومبين تمويل الإرهاب وتبييض الأموال: اتصالات خطيرة أم تلاعب بالدولة؟ لو هارماتان "الإنسان والمجتمع" 2016 رقم 199.
- الدكتور محمد جوهر. تمويل الإرهاب في السياسة الإجرامية المغربية. ESMAT رقم 22 صفحة. 243 - 261 | يوليو 2021.
- تقرير مجموعة العمل المالي "الأساليب والتقنيات التمويل الجماعي لتمويل الإرهاب" أكتوبر 2023.

المو اقع الإلكترونية

- **https://www.ohchr.org/fr/press-releases/2009/10/default-title-638-**
  مصادر تمويل الإرهاب واللجوء السياسي في قلب النقاش في الجمعية العمومية 1 أكتوبر 2001
- **https://www.mapnews.ma/ar**
  الحصيلة السنوية لمصالح الأمن الوطني : 2022
- **https://bayanemarrakech.com**
  الحصيلة السنوية لمصالح الأمن الوطني 2023